CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

16 May 2007
UNEP/CBD/WG-RI/2/2/Add.1

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية
المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الثاني
اليونسكو، باريس، 9-13 يوليه/تموز 2007
البنود 3 و4 و7 من جدول الأعمال المؤقت*

موجز وتحليل للعقبات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: الدروس المستفادة من الاستعراض ومدى فعالية أدوات السياسة والأولويات الإستراتيجية للعمل

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز

من المقرر أن ينظر مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه التاسع في الاستعراض المتعمق للغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية. وستستخدم نتائج عملية الاستعراض، *ضمن أمور أخرى*، للتوصية بالمجالات ذات الأولوية لبناء القدرات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، والتعاون التكنولوجي بالعلاقة إلى تنفيذ الاتفاقية، وستستخدم أيضا في وضع إرشادات طوعية للأطراف للمساعدة في إزالة الحواجز التي تعترض تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (وسيشار اليها في هذه الوثيقة بعبارة "الاستراتيجيات وخطط العمل"). وأعدت هذه المذكرة لتُكمل المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي عن حالة تنفيذ الغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية مع التركيز على تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وتوفر الموارد المالية (UNEP/CBD/WG-RI/2/2).

وتوجز هذه المذكرة حالة الاستراتيجيات وخطط العمل: وفي حين قامت معظم الأطراف بإعداد هذه الأدوات، فإن 43 طرفاً لم يقم بذلك، ولم تقم كثير من الأطراف بتحديث هذه الأدوات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من القيود المفروضة على وضع الأهداف وإدماج نهج النظام الايكولوجي وتمويل خطط العمل ونشر الإستراتيجية. ولم تدمج شواغل التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطنية إلا على نطاق محدود.

وتستعرض هذه المذكرة العقبات التي تعترض تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية بناء على المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثالثة. ويعتبر "نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية" و"نقص الحوافز الاقتصادية" أكثر التحديات شيوعا.

ويتم تحليل الدروس المستفادة من المعلومات المذكورة أعلاه وتحديد خيارات لعدد محدود من الأعمال ذات الأولوية التي يمكن تنفيذها فوراً لمعالجة القيود الرئيسية المرصودة التي تتعلق بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل. وترد هذه المعلومات في التوصيات المقترحة المذكورة أدناه. وينبغي الإحاطة علماً بوجود مجموعة

* UNEP/CBD/WG-RI/2/1.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أوسع نطاقا من الإرشادات المتعلقة بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل في مذكرة الأمين التنفيذي الخاصة بهذا الموضوع (UNEP/CBD/WG-RI/2/3).

التوصيات المقترحة

قد يرغب الفريق العامل بأن يوصي مؤتمر الأطراف بأن يقوم، في اجتماعه التاسع، بما يلي:

1 – *أن يحث* الأطراف التي لم تقم بعد بوضع إستراتيجية وخطة عمل وطنية متعلقة بالتنوع البيولوجي (NBSAP) أن تقوم بذلك أو أن تقوم بتطبيق الاستراتيجيات أو الخطط أو البرامج القائمة حسب الشروط الواردة في المادة 6 من الاتفاقية في أقرب وقت ممكن ويفضل في موعد أقصاه الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف؛

2 – *أن يشجع* الأطراف على القيام بالأعمال ذات الأولوية التالية:

(أ) تحديد الأولويات للأنشطة الواردة في خطة العمل مع التركيز على الأعمال الإستراتيجية لتخفيض معدل ضياع التنوع البيولوجي والأعمال التي تساهم في استخدامه المستدام ووضع خطة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم الأنشطة ذات الأولوية؛

(ب) ووضع أهداف وطنية تشمل، حسبما هو ملائم، أهدافا كمية ومحددة بزمن للتنفيذ وتتماشى مع الإطار المرن الذي وضع في المقررين 30/7 و15/8؛

(ج) ووضع أو تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية لتشجيع وتنسيق ورصد تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل، بما في ذلك، وحسبما هو ملائم، لجان التنسيق فيما بين الوزارات والهيئات الاستشارية الخاصة بأصحاب المصلحة؛

(د) ووضع وتنفيذ إستراتيجية اتصال لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل؛

(هـ) المشاركة في عمليات التخطيط القائمة، من خلال نقاط الاتصال الوطنية والجهات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية، من أجل تعميم شواغل التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية الأخرى، بما في ذلك، وبصفة خاصة، استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات التنمية المستدامة واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر، وكذلك الاستراتيجيات القطاعية، وضمان تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل بالتنسيق مع الاستراتيجيات الأخرى؛

(و) وتشجيع العمل المحلي الخاص بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من خلال إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في عمليات التقييم والتخطيط على المستوى دون الوطني والمحلي، ووضع استراتيجيات و/أو خطط عمل دون وطنية ومحلية للتنوع البيولوجي، حسبما هو ملائم وأينما أمكن؛

(ز) ورصد تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية، من أجل السماح بتطبيق الإدارة التكيفية، وتقديم تقارير بصورة منتظمة عن التقدم المحرز لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ح) واستعراض الاستراتيجيات وخطط العمل لتحديد حالات النجاح والقيود والعقبات المتعلقة بالتنفيذ وتنقيحها حيثما يكون ضرورياً؛

3 – *أن يشدد على أهمية* ضمان وجود دعم حكومي رفيع المستوى أثناء عملية وضع وتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وأن يشدد على الحاجة إلى إشراك القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الإدارات الحكومية والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه العملية؛

4 – *أن يحيط علما* بأنه، تماشياً مع الخطوط التوجيهية الخاصة بإعداد التقارير الوطنية الرابعة وفقاً للمقرر 14/8، ينبغي أن تقوم الأطراف بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل والإبلاغ

عن عمليات التعميم كجزء من تقاريرها الوطنية الرابعة، *وأن يؤكد من جديد* على أهمية تقديم الأطراف لتقاريرها الوطنية الرابعة يوم 30 مارس/آذار 2009 أو قبل ذلك؛

5 – *أن يشجع* الأطراف التي تعد تقارير أخرى عن تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل و/أو عن تنفيذ الاتفاقية على توفير هذه التقارير من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية؛

6 – *أن يشجع* الأطراف على وضع أو تعزيز آليات وطنية لتبادل المعلومات لتشجيع التعاون العلمي والتقني مع الأطراف الأخرى، وخاصة مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

7 – *أن يطلب* إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المنظمات الشريكة، أن يسهل عملية تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة لوضع وتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل، وذلك من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات، وأن يعزز التعاون مع العمليات الإقليمية والتعاون الجنوبي–الجنوبي وأن يسهل وسائل الحصول على الدعم التقني من المنظمات الشريكة؛

8 – *أن يرحب* بوضع برنامج "منظمة الأمم المتحدة الواحدة"[1] كفرصة لإدماج قضايا التنوع البيولوجي، وأن يشجع الأطراف التي تضع هذه البرامج، بما في ذلك البلدان الرائدة، على الاهتمام بقضايا التنوع البيولوجي بالشكل المناسب كما هي محددة في استراتيجياتها وخطط عملها وذلك أثناء وضع هذه البرامج؛

9 – *أن يرحب* "بالرسالة الواردة من باريس: إدماج التنوع البيولوجي في برامج التعاون الإنمائي الأوروبي"، والمرسلة من المشاركون في "مؤتمر التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي الأوروبي" الذي عقد في باريس في الفترة 19 إلى 23 سبتمبر/أيلول 2006[2] *وأن يدعو* جميع وكالات التعاون الإنمائية الثنائية أو المتعددة الأطراف إلى تشجيع إدماج التنوع البيولوجي في أنشطة التعاون الإنمائية.

---

[1] http://www.undg.org/?P=7.

[2] http://countdown2010.net/paris2006/MessageEN.pdf.

أولاً – المقدمة

1 – قرر مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثامن، أن ينظر في الاستعراض المتعمق للغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية خلال اجتماعه التاسع، وأن تُستخدم نتائج عملية الاستعراض فيما يلي:

(أ) التوصية بالمجالات ذات الأولوية لبناء القدرات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها والتعاون التكنولوجي بالعلاقة إلى تنفيذ الاتفاقية؛

(ب) وضع إرشادات طوعية للأطراف لكي تساعدها في إزالة الحواجز التي تعترض تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل؛

(ج) تقديم مدخلات لعملية تنقيح الخطة الإستراتيجية فيما بعد عام 2010.

2 – وطلب مؤتمر الأطراف إلى الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية إعداد استعراض متعمق، وطلب إلى الأمين التنفيذي تجميع المعلومات ذات الصلة وإعداد موجز/تحليل للعقبات والدروس المستفادة وفعالية أدوات السياسة والأولويات الإستراتيجية للعمل وأن يجعل هذا الموجز/التحليل متاحاً للاجتماعات الإقليمية و/أو دون الإقليمية بالإضافة إلى الفريق العامل المعني بتنفيذ الاتفاقية في اجتماعه الثاني.

3 – وتقدم المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي عن حالة تنفيذ الغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية مع التركيز على تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وتوفر الموارد المالية (UNEP/CBD/WG-RI/2/2) ووثائق المعلومات المساندة المذكورة فيها نظرة عامة عن حالة الغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية بناء على التقارير الوطنية والوثائق المقدمة من الأطراف ومرفق البيئة العالمية (GEF) والمصادر الأخرى. وتقدم هذه الوثيقة موجزاً للاستعراض (القسم ثانياً) وتنظر في العقبات التي تعترض التنفيذ (القسم ثالثاً) وتستعرض بعض التحديات والفرص الخارجية (القسم رابعاً) وتحلل الدروس المستفادة وفعالية أدوات السياسة (القسم خامساً) وتقدم اقتراحات بشأن الأولويات الإستراتيجية للعمل وتحدد الأعمال ذات الأولوية والإرشادات الطوعية (القسم سادساً). وترد إرشادات مجمعة ومحدثة لوضع وتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل في مذكرة أخرى أعدها الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/WG-RI/2/3)، في حين ترد المدخلات لعملية تنقيح الخطة الإستراتيجية فيما بعد عام 2010 في وثيقة المعلومات (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/6).

ثانياً – موجز عن حالة تنفيذ الغايتين 2 و3

4 – يبين العرض العام لحالة تنفيذ الغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية (أنظر الوثيقة UNEP/CBD/WGRI/2/2) أن جميع الأطراف تقريباً قامت بوضع استراتيجيات وخطط عمل أو تقوم بوضعها أو تعد أدوات مشابهة، ويبين أن معظم الأطراف انتهت من تنفيذ هذه العملية وأن بعض الأطراف نقحت الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بها أو تقوم بذلك الآن. غير أن 43 طرفاً لم يعد هذه الاستراتيجيات بعد.

5 – وأظهر الاستعراض بعض الحدود التي تتعلق بالاستراتيجيات وخطط العمل، وهي:

(أ) نقص الأهداف الكمية في معظم الاستراتيجيات وخطط العمل؛

(ب) وعدم إدراج نهج النظام الايكولوجي في معظم الاستراتيجيات وخطط العمل؛

(ج) وعدم إستراتيجية خطط العمل بما فيه الكفاية، وفي كثير من الأحيان لا يوجد تمويل للأعمال؛

(د) ونقص برامج الاتصال الفعالة؛

(هـ) وعدم تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل حيث أنها لا تعالج جميع التحديات الوطنية بصورة شاملة أو لا تعكس الإرشادات الحديثة الواردة من مؤتمر الأطراف ولا ترتبط بهدف التنوع البيولوجي لعام 2010.

6 – وبصفة عامة، يشير الاستعراض إلى أنه في حين نجحت الاستراتيجيات وخطط العمل في تقديم إطار لأنشطة الحفظ، فإنها لم تنجح في إدماج شواغل التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطنية أو في السياسات والبرامج الخاصة بمعظم القطاعات الاقتصادية.

7 – وكانت تعبئة الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة محدودة بصفة عامة. وكان نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي محدوداً جداً في إطار الاتفاقية، وفي حين كان هناك تعاون دولي تقني وعلمي كبير في مجال التنوع البيولوجي، فإن دور آلية غرفة تبادل المعلومات في دعم هذا التعاون لم يكن واضحا.

ثالثاً – مواصلة النظر في العقبات التي تعترض التنفيذ

8 – طُلب إلى الأطراف أن تحدد في تقاريرها الوطنية الثالثة الأهمية النسبية لمختلف العقبات[3] التي تعترض تنفيذ أحكام الاتفاقية وبرامج العمل المواضيعية، وتقييم هذه العقبات حسب مستواها: "تحد عال" أو "تحد متوسط" أو "تحد منخفض".

9 – وبالنظر إلى جميع الأطراف التي قدمت تقاريرها، فإن التحديات العشرة التالية تم تقييمها "كتحد عال" أو "تحد متوسط" من قبل أكثر من 70% من الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ المادة 6، وهذه التحديات هي:

- نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية (84%)؛
- نقص الحوافز الاقتصادية (82%)؛
- ضياع التنوع البيولوجي وما ينجم عنه من سلع وخدمات لأن الأمر غير مفهوم تماما وتنقصه الوثائق المؤيدة له (76%)؛
- نقص تثقيف الجمهور وتوعيته على جميع المستويات (75%)؛
- نقص الشراكات الفعالة (74%)؛
- نقص التعاون الأفقي بين أصحاب المصلحة (73%)؛
- أنماط غير مستدامة في الإنتاج والاستهلاك (72%)؛
- نقص في تعميم وإدماج قضايا التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى (71%)؛
- نقص في القدرة على العمل بسبب الضعف المؤسسي (70%)؛
- نقص المعرفة والممارسة في النهوج المتصلة بإدارة الأنظمة الايكولوجية (70%).

10 – وتعتبر معظم مجموعات البلدان هذه التحديات هامة. وتم تقييم 4 من هذه التحديات وتحديين آخرين كتحد عال من قبل عدد كبير من الأطراف، وهذه التحديات هي:

- نقص في تعميم وإدماج قضايا التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى (31%)؛
- نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية (39%)؛
- نقص الحوافز الاقتصادية (40%)؛
- أنماط غير مستدامة في الإنتاج والاستهلاك (33%)؛
- الفقر (35%)؛
- ضعف القدرة على تنفيذ القوانين (35%).

11 – وبالإضافة إلى قائمة التحديات ذات المستوى العالي أو المتوسط لجميع البلدان، فإن أكثر من 70% من البلدان النامية كمجموعة ذكرت "نقص في تقاسم المنافع" و"نقص القدرة لدى المجتمعات المحلية". وفي هذه المجموعة، ذكرت البلدان الأقل نموا تحديات إضافية وهي "نقص في القدرات البحثية العلمية الملائمة" و"نقص في نقل التكنولوجيا والخبرة" و"نقص التضافرات على المستويين الوطني والدولي". وسلطت الدول الجزرية الصغيرة

[3] توازي هذه العقبات إلى حد ما قائمة العقبات المرفقة بالخطة الإستراتيجية (المقرر 26/6).

النامية الضوء على "ضياع المعارف التقليدية" و"عدم الاستعمال الكامل لما يوجد من معارف علمية وتقليدية" و"نقص في السياسات والقوانين اللازمة" و"ضعف القدرة على تنفيذ القوانين"، في حين سلطت البلدان النامية الأخرى الضوء على "نقص في تدابير التحوط والتقدم" بالإضافة إلى القائمة العامة. وذكرت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بعض التحديات الإضافية المصنفة بوصفها تحديات ذات مستوى عال أو متوسط من قبل 70% أو أكثر من البلدان بالإضافة إلى القائمة العامة، وهي: "نقص في تدابير التحوط والتقدم" و"قلة المشاركة من الجمهور ونقص في إشراك أصحاب المصلحة" و"نقص في الإرادة والمساندة السياسية". ومن بين البلدان المتقدمة النمو، فإن التحديات المصنفة بوصفها تحديات ذات مستوى عال أو متوسط من قبل أكثر من 70% من البلدان هي "نقص تثقيف الجمهور وتوعيته على جميع المستويات" و"نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية".

12 - ويوجز الجدول 1 هذه المعلومات. وكما هو متوقع، فإن عدداً قليلاً فقط من التحديات (اثنين) تم تقييمهما كتحديات ذات مستوى عال أو متوسط من قبل البلدان المتقدمة النمو، في حين أنه تم تحديد تحديات أخرى كثيرة (9-13) من قبل المجموعات الأخرى. وأكثر التحديات شيوعا هما "نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية" "ونقص الحوافز الاقتصادية".

الجدول 1 - العقبات التي تم تحديدها في التقارير الوطنية الثالثة كتحديات ذات مستوى عال أو متوسط من قبل 70% أو أكثر من الأطراف حسب المجموعة.

	الجميع	1	2	3	4	5
نقص في الإرادة والمساندة السياسية لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي			●			
قلة مشاركة الجمهور ونقص في إشراك أصحاب المصلحة			●			
نقص في تعميم وإدماج قضايا التنوع البيولوجي	●		●			
نقص في تدابير التحوط والتقدم			●	●		
نقص في القدرة على العمل بسبب الضعف المؤسسي	●			●	●	●
نقص في نقل التكنولوجيا والخبرة					●	
ضياع المعارف التقليدية						●
نقص في القدرات البحثية العلمية الملائمة					●	
نقص المعرفة والممارسة في النهوج المتصلة بإدارة الأنظمة الايكولوجية	●		●	●		●
نقص في المعارف والمعلومات التي يمكن الوصول اليها						
ضياع التنوع البيولوجي وما ينجم عنه من سلع وخدمات لأن الأمر غير مفهوم تماما	●		●	●	●	●
عدم الاستعمال الكامل لما يوجد من معارف علمية وتقنية						●
نقص تثقيف الجمهور وتوعيته على جميع المستويات	●	●	●	●	●	
نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية	●	●	●	●	●	●
نقص الحوافز الاقتصادية	●		●	●	●	●
نقص في تقاسم المنافع				●	●	●
نقص التضافرات على المستويين الوطني والدولي					●	●
نقص التعاون الأفقي بين أصحاب المصلحة	●		●		●	
نقص الشراكات الفعالة	●		●		●	●
نقص إشراك المجتمع العلمي						
نقص القدرة لدى المجتمعات المحلية				●	●	●
نقص في السياسات والقوانين اللازمة						●
ضعف القدرة على تنفيذ القوانين						●
الفقر						
الضغط السكاني						
أنماط غير مستدامة في الإنتاج والاستهلاك	●		●		●	
الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية						

ملحوظة: عناوين العواميد: الجميع: جميع البلدان؛ 1 = البلدان الصناعية؛ 2 = البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ 3 = البلدان النامية الأخرى (أي البلدان النامية فيما عدا البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية)؛ 4 = البلدان الأقل نموا؛ 5 = والدول الجزرية الصغيرة النامية.

13 – وتتماشى المعلومات الواردة من البلدان استجابة للمقرر 8/8 (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/7) بصورة كبيرة مع هذه النتائج، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تسلط الضوء على هذه التحديات: قلة الاهتمام بالاستراتيجيات وخطط العمل؛ وإعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية؛ والتنسيق غير الملائم أو عدم توزيع المسؤوليات بوضوح؛ وعدم وجود أهداف يمكن قياسها. وتشير المعلومات أيضاً إلى المشكلة العالمية الإضافية وهي مشكلة تغير المناخ.

14 – وتتماشى التحديات الواردة في التقارير الوطنية الثالثة بصورة كبيرة مع التحديات المحددة في أحد الاستعراضات الأولية التي أجريت لتقارير التقييم الذاتي للقدرات الوطنية. والتحديات الرئيسية (التي أشير إليها في ستة تقارير أو أكثر من التقارير التسعة التي تم استعراضها: أنظر الوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/9) هي: نقص الموارد البشرية والمالية؛ ونقص التعاون والمشاركة؛ وعدم تحديد المسؤولية بوضوح بين الوكالات؛ ونقص تثقيف الجمهور وتوعيته على جميع المستويات؛ ونقص التشريعات/القواعد.

رابعاً – التحديات والفرص الخارجية

15 – هناك عدد من التحديات والفرص الخارجية الأخرى ينبغي وضعها في الحسبان عند تحديد الأعمال ذات الأولوية، وهي:

(أ) يبقى القضاء على الجوع والفقر وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية من التحديات الرئيسية، وهذه القضايا ذات أولوية لكثير من البلدان النامية. وكما يشار اليها في ديباجة الاتفاقية، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الجوع هي أهم أولويات البلدان النامية. ولذلك، هناك حاجة إلى إظهار أهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في التنمية وفي القضاء على الفقر بصورة أكبر، وينبغي أيضاً إعداد أدوات للتعامل مع التبادلات التي تحدث بين التنمية والتنوع البيولوجي. وأصدر المشاركون في مؤتمر "التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي الأوروبي" الذي عقد في باريس خلال الفترة 19-21 سبتمبر/أيلول 2006 "رسالة من باريس لإدماج التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي الأوروبي"؛[4]

(ب) يتم تهميش الفقراء في الهياكل السياسية القائمة مع العلم بأنهم يعتمدون في كثير من الأحيان على خدمات التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي ويتم استبعادهم أيضا من المشاركة في وضع السياسات. ولذلك، من الضروري الوصول إلى هؤلاء الأشخاص لمعالجة أهداف حفظ التنوع البيولوجي والحد من الفقر، ويمكن الوصول إليهم، على سبيل المثال، عن طريق إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ج) هناك زخم كبير في الوقت الحالي لإصلاح منظمة الأمم المتحدة. وهناك جانبان لهما أهمية خاصة. الجانب الأول هو اقتراح وضع برامج "منظمة الأمم المتحدة الواحدة" الذي يواصل تسليط الضوء على أهمية تعميم شواغل التنوع البيولوجي في هذه البرامج، بما في ذلك البلدان الثمانية الرائدة (ألبانيا وجمهورية الرأس الأخضر وموزامبيق وباكستان ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوروغواي وفييت نام).[5] وسوف تسمح المبادرة الرائدة "منظمة الأمم المتحدة الواحدة" في البلدان الثمانية باستكشاف كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة – بما تحتوي عليه من وكالات عديدة ومتنوعة – أن تعمل بدرجة أكبر من التنسيق على المستوى القطري. والهدف من هذه المبادرة هو ضمان أن تتم عمليات التنمية بصورة أسرع وبفعالية أكبر وأن تسرع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت "اللجنة رفيعة المستوى التابعة للأمين العام المعنية بالتماسك على مستوى منظومة الأمم المتحدة" قد أوصت بإعداد برامج رائدة في إطار "منظمة الأمم المتحدة الواحدة". والجانب الثاني هو أنه يمكن الاستفادة من تعزيز الإدارة البيئية العالمية في التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاقية (أنظر أيضاً مذكرة المعلومات المتعلقة بعمليات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الخاصة بالإدارة البيئية العالمية والتماسك على مستوى المنظومة ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/WG-RI/2/INF/11))؛

---

4 .http://countdown2010.net/paris2006/MessageEN.pdf

5 http://www.undg.org/?P=7

(د) هناك تحديات وفرص لجميع البلدان وهي ناشئة عن تغير المناخ. ويعتبر الاهتمام السياسي والعام المتزايد بتغير المناخ فرصة لرفع مستوى التوعية بالتحديات البيئية العالمية الأخرى مثل ضياع التنوع البيولوجي وخدمات النظام الايكولوجي وفرصة لكي يساهم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في الأنشطة التي تهدف إلى التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. ويمكن أن يؤدي توفير الحوافز لعدم إزالة الغابات (الذي ينظر إليه الآن في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها) إلى تحقيق فوائد كبيرة للتنوع البيولوجي. وعلى الجانب الآخر، يمكن أن يؤدي تزايد استخدام الوقود الأحيائي، في بعض الأحيان، إلى تزايد الضغوط على التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية إلا إذا وضعت معايير صديقة للتنوع البيولوجي (أنظر أيضاً الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/12/9). ولذلك، هناك حاجة إلى التشديد على دور التنوع البيولوجي في تسهيل عملية تكيف النظام الايكولوجي وقدرته على المساهمة في التكيف؛

(هـ) هناك تفهم دولي متزايد لأهمية التنوع البيولوجي وقيمة خدمات النظام الايكولوجي وعواقب ضياعهما. وساهم تقييم الألفية للنظم الايكولوجية في تزايد مستوى تفهم هذا الموضوع وسلط الضوء على الحاجة لمعالجة مسألة التبادلات. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت "مجموعة الثماني زائد الخمسة" التنوع البيولوجي في جدول أعمالها لأول مرة وأجرت المجموعة دراسة عن القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي؛

(و) هناك تكنولوجيات جديدة تسمح برصد ومراقبة الأراضي والبحار بصورة أكثر فعالية وبصورة فورية، ويمكن أن تساهم هذه التكنولوجيات في تعزيز إنفاذ القوانين إذا كانت هناك قدرة على تطبيقها. فعلى سبيل المثال، ساهمت مراقبة إزالة الغابات في منطقة الأمازون بالبرازيل، مثلما ساهم إنفاذ القوانين بصفة عامة، في تحقيق تخفيضات كبيرة في معدل إزالة الغابات على مدار السنتين السابقتين.

خامساً – تحليل الدروس المستفادة

16 – يستند التحليل التالي إلى الاستعراض الوارد في المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي عن حالة تنفيذ الغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية مع التركيز على تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وتوفر الموارد المالية (UNEP/CBD/WG-RI/2/2) وأيضاً إلى الاستعراضات السابقة (UNEP/CBD/WG-RI/INF/9)، ويربط بين الحدود والدروس المستفادة وبين العقبات العشر المحددة أعلاه.

17 – *توعية ومشاركة الجمهور وصانعي القرارات الرئيسيين*. يعتبر "نقص تثقيف الجمهور وتوعيته على جميع المستويات" أحد التحديات العشرة الرئيسية التي حددتها الأطراف لتنفيذ المادة 6، وهو ما يؤكد نتيجة الاستعراضات السابقة، وهي أن عدد الجمهور الذي يساند حفظ التنوع البيولوجي في معظم البلدان غير كاف للمحافظة على الدعم الكبير المقدم لهذا الغرض، ولذلك، نادراً ما يكون لاستراتيجيات وخطط العمل تأثيراً كبيراً على القرارات الرئيسية التي تؤثر على التنوع البيولوجي. ولذلك، هناك حاجة واضحة للتركيز بصورة أكبر على رفع مستوى وعي الجمهور وصانعي القرارات. وتشير المادة 13 من الاتفاقية إلى ذلك، وقد سلط مؤتمر الأطراف الضوء على هذا الموضوع وأعتمد برنامج عمل شامل لمبادرة الاتصال والتثقيف والتوعية العامة (CEPA). ومع ذلك، أظهر الاستعراض أن استراتيجيات الاتصال أدمجت في عدد محدود من الاستراتيجيات وخطط العمل.

18 – *معرفة وتفهم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الايكولوجي*. يعتبر "ضياع التنوع البيولوجي وما ينجم عنه من سلع وخدمات لأن الأمر غير مفهوم تماما وتنقصه الوثائق المؤيدة له" تحد آخر من التحديات الرئيسية التي حددتها الأطراف. ومرة أخرى، تتماشى هذه النتيجة مع نتائج الاستعراضات السابقة، وهي أن الدعم السياسي لاستراتيجيات وخطط العمل محدود نتيجة نقص الوعي بالقيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي والذي أدى إلى عدم الاهتمام به في عمليات التخطيط. وبصفة عامة، فإن معظم البلدان لا تدمج قضايا الحفظ في برامج التنمية الاقتصادية.

19 – *تطبيق نهج النظام الايكولوجي*. هناك أيضاً نقص في الخبرات المتعلقة بتطبيق معارف التنوع البيولوجي وخدمات النظام الايكولوجي من خلال نهج النظام الايكولوجي (إن "نقص المعرفة والممارسة في النهوج المتصلة بإدارة الأنظمة الايكولوجية" من التحديات الرئيسية الأخرى التي حددتها الأطراف). والغرض من نهج النظام الايكولوجي هو أن يكون الإطار الأساسي لتنفيذ الاتفاقية، وعلى الرغم من ذلك، فهو غير مدمج في معظم

الاستراتيجيات وخطط العمل. وأظهر الاستعراض المتعمق لنهج النظام الايكولوجي أيضاً (UNEP/CBD/SBSTTA/12/2) أنه في حين أن معظم البلدان لديها بعض الخبرات التي تتعلق بنهج النظام الايكولوجي، فإنه لا يتم تطبيقه على نطاق واسع. وينبغي إدماج نهج النظام الايكولوجي في جميع الاستراتيجيات وخطط العمل عند تنقيحها، وينبغي استخدامه في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الحالية كأداة رئيسية لإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الإستراتيجيات الخاصة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر.

20 - *التدابير الرئيسية للسياسات*. إن قلة المعرفة والتفهم، وعدم كفاية الدعم المقدم من الجمهور، ونقص وعي صانعي القرارات بأهمية التنوع البيولوجي تؤدي إلى ثلاثة تحديات رئيسية للتنفيذ، وهذه التحديات هي:

(أ) نقص في تعميم وإدماج قضايا التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى؛

(ب) نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية؛

(ج) نقص الحوافز الاقتصادية.

21 - ولا يمكن معالجة العوامل التي تؤدي إلى ضياع التنوع البيولوجي بدون تحقيق تقدم في هذه المجالات، بما في ذلك "الأنماط غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك"، التي يعتبرها الأطراف من التحديات الرئيسية. غير أن تحقيق تقدم في كل من هذه المجالات يتطلب تغيرات جوهرية في السياسات الوطنية وبالتالي تغيير مجموعة كبيرة من أدوات الدعم.

22 - وأظهرت الاستعراضات السابقة أن معظم البلدان لم تعالج القضايا المشتركة بين القطاعات بصورة جادة، حيث كان إشراك الوكالات القطاعية محدوداً في عملية وضع الاستراتيجيات وخطط العمل. ويبدو أن الأسباب الرئيسية لذلك هي:

(أ) نقص المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والوعي به خارج دائرة التنوع البيولوجي التقليدية؛

(ب) الضعف النسبي للوزارات الرائدة (وزارات البيئة) مقارنة بوزارات المالية والتخطيط والوزارات القطاعية؛

(ج) عدم ملائمة الترتيبات المؤسسية وعدم استقرارها؛

(د) نقص في الوسائل والخطوط التوجيهية؛

(هـ) والأهم من ذلك هو رؤية القضايا البيئية كقيود للتنمية. وتتضح هذه النظرة في ثلثي التقارير تقريباً المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك وفقا للاستعراض الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)؛

(و) عدم الرغبة في معالجة التبادلات الصعبة الحقيقية والسياسية اللازمة لتخفيض معدلات ضياع التنوع البيولوجي الحالية.

23 - *عملية التخطيط*. أوضحت الاستعراضات السابقة لاستراتيجيات وخطط العمل عدم إشراك أصحاب المصلحة بصورة كافية. ولن يكون هناك إحساس كاف بملكية الاستراتيجيات وخطط العمل بدون إشراك أصحاب المصلحة، أو لن يتم تحديد وسائل أكثر فعالية لإدماج التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى. ومن المحتمل أن يكون عدم إشراك أصحاب المصلحة بصورة كافية عاملاً هاماً يسبب "النقص في تعميم وإدماج قضايا التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى" ويسبب كذلك التحديين الآخرين المحددين من قبل الأطراف وهما: "نقص الشراكات الفعالة" "ونقص التعاون الأفقي بين أصحاب المصلحة".

24 - وتم تسليط الضوء بصفة خاصة على جانبين من جوانب إشراك أصحاب المصلحة، وهما:

(أ) الحاجة إلى إشراك الأشخاص التي لها القدرة على التأثير على السياسات والممارسات في القطاعات والتي لها دورا مؤثرا في وزارتي التخطيط والمالية؛

(ب) والحاجة إلى إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية بصورة كاملة حيث أنهم يعملون عن قرب مع التنوع البيولوجي ويعتمدون عليه في معيشتهم.

25 – ووفقاً للاستعراضات التي أجريت للأنشطة المُمكنة التي يقوم بها مرفق البيئة العالمية (GEF)، يتضح في بعض الأحيان عدم كفاية الوقت المخصص لوضع الاستراتيجيات وخطط العمل، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم وجود عملية تشاورية فعالة.

26 – وفي بعض البلدان، لم يتم ربط الاستراتيجيات وخطط العمل بصورة فعالة بمبادرات التخطيط المتزامنة ولم يتم تنسيقها مع هذه المبادرات، مما أدى إلى تقليل الفرص المتاحة للتنفيذ الفعال في الحالات التي لم تتوافق فيها أولويات الخطط المختلفة. ويمكن أن يقدم الإشراك الفعال في الاستراتيجيات الوطنية الأخرى، بما في ذلك وبصفة خاصة، استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية واستراتيجيات التنمية المستدامة واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر وكذلك الاستراتيجيات القطاعية فرصا لتعميم شواغل التنوع البيولوجي.

27 – *الحاجة إلى العمل المحلي*. أظهرت الاستعراضات أيضا أن تفويض عملية تخطيط التنوع البيولوجي إلى مستويات أدنى من المستوى الوطني يمكن أن يكون إحدى الأولويات الهامة في جهود التخطيط في المستقبل وخاصة لتنفيذ خطط العمل. وذلك لأن كثير من القرارات اليومية التي تؤثر على التنوع البيولوجي يتم اتخاذها على المستوى دون الوطني وخاصة على مستوى السلطة المحلية.

28 – *آليات التنسيق*. إن إحدى العقبات التي حددتها الأطراف هي: "نقص في القدرة على العمل بسبب الضعف المؤسسي". وفي كثير من الأحيان، لا يتم وضع خطة أو هياكل لتسهيل التنفيذ بعد وضع الاستراتيجيات وخطط العمل. وفي بعض الأحيان، لا يوجد إطار قانوني فعال. ونتيجة لذلك، تواجه الأطراف مشاكل في تنسيق الأعمال بين القطاعات والحصول على الموارد المالية ووضع القوانين والقواعد. وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية لتنفيذ وتعميم الاستراتيجيات وخطط العمل.

29 – *تصميم الاستراتيجيات وخطط العمل*. تعتبر الاستراتيجيات وخطط العمل مركزية وتوجيهية في كثير من الأحيان (غير موجهة لأولويات وقيود محددة في الإدارات الحكومية)، وتعتبر أيضاً طموحة بدرجة كبيرة (مما يؤدي إلى عدم عمل الوكالات التي لديها جدول أعمال يستحيل تنفيذه). ويقوم بوضع هذه الاستراتيجيات والخطط أشخاص متخصصون في مجال التنوع البيولوجي ولكن تنقصهم القدرة على إشراك القطاعات الاقتصادية وتنقصهم القدرة على بناء روابط مع عمليات التخطيط الإنمائي.

30 – *ولا تعالج خطط العمل الأسباب الجذرية الحساسة من الناحية السياسية التي تؤدي إلى ضياع التنوع البيولوجي*. ولا تبدو كثير من الخطط سوى قوائم من المشروعات غير المرتبة وفقاً للأولوية والتي تحتاج إلى التمويل الدولي، وتستهدف الخطط المانحين الدوليين أكثر من الجمهور الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يركز عدد قليل جداً من خطط العمل على تعبئة الموارد المحلية. وتهدف معظم الخطط إلى حفظ التنوع البيولوجي من خلال نهج قائم على المشروعات بدلاً من اقتراح سياسات وطنية وتغيرات مؤسسية.

سادساً – خيارات للأعمال ذات الأولوية

ألف – النهج الاستراتيجي

31 – إن التحليل السابق يسلط الضوء على إستراتيجيتين مترابطتين ينبغي إتباعهما بنوع من الأولوية: رفع مستوى الوعي والتعميم. وتدعم هاتين الإستراتيجيتين بعضهما البعض: فمن جهة يعتبر رفع مستوى وعي جميع قطاعات المجتمع بالدور الذي يلعبه التنوع البيولوجي ودور خدمات النظام الايكولوجي في دعم رفاهية الإنسان ضروريا من أجل تشجيع العمل في كافة القطاعات؛ ومن جهة أخرى سوف يقدم إدماج التنوع البيولوجي في هذه

القطاعات فرص لإظهار وتفهم أهمية التنوع البيولوجي. وينبغي أن يكون رفع مستوى الوعي والتعميم من المكونات الأساسية لإستراتيجية تعبئة الموارد (UNEP/CBD/WG-RI/2/4).

32 – ولا يمكن رفع مستوى الوعي أو تعميم التنوع البيولوجي سوى عن طريق إشراك أصحاب المصلحة من جميع قطاعات المجتمع والاقتصاد المعنيين بعملية وضع وتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل. ويؤدي إشراكهم إلى تحقيق عدد من الفوائد، حيث أن إشراكهم: يسمح بتفهم تنوع الحاجات والأولويات، مما يؤدي إلى تسهيل تعريف الأهداف؛ ويزيد إلى الحد الأقصى عدد المشاركين في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛ ويزيد الإحساس بملكية الاستراتيجيات الوطنية؛ ويبني قاعدة للدعم تساعد على توليد الدعم السياسي والعملي للإستراتيجية. ويمكن أن تكون الاستراتيجيات "وطنية" بصورة حقيقية إذا تم إشراك جميع أصحاب المصلحة ومعالجة شواغلهم وأولوياتهم.

33 – وفي حين أن عملية وضع وتنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل تعتبر هامة، فإن الاستراتيجيات وخطط العمل نفسها يجب أن تكون أداة تنفيذية. وينبغي أن تقدم الإطار الإستراتيجي للعمل وألا تكون توجيهية بدرجة كبيرة.

باء – الأعمال ذات الأولوية على المستوى الوطني

34 – يمكن تحديد الأعمال الثمانية التالية من خلال هذا النهج الإستراتيجي واسع النطاق، وهي أعمال ذات أولوية على المستوى الوطني. وتتماشى جميع الأعمال المقترحة مع إرشادات مؤتمر الأطراف الحالية. وقد ترغب الأطراف في إعطاء أولوية لتنفيذ الأنشطة التالية وبناء القدرات لتنفيذها:

(أ) *وضع إستراتيجية اتصال*. ينبغي وضع استراتيجيات اتصال لتنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل من أجل توفير الدعم المقدم من الجمهور وصانعي القرارات وأصحاب المصلحة في جميع القطاعات. وسوف تتسق هذه الاستراتيجيات مع الأنشطة ذات الأولوية الواردة في مبادرة الاتصال والتثقيف والتوعية العامة التي اعتمدت بموجب المقرر 6/8 والذي طالب بربط استراتيجيات المبادرة الوطنية بالاستراتيجيات وخطط العمل. وينبغي أن تُظهر إستراتيجية الاتصال "أهمية التنوع البيولوجي" في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية في البلد؛

(ب) *وضع هياكل تنسيق وطنية فعالة*. هناك حاجة إلى وضع ترتيبات مؤسسية واضحة لتوجيه عملية تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وتعميم التنوع البيولوجي. ويمكن أن تتضمن الترتيبات ما يلي:

(1) هيكل إداري في الوزارة الرائدة لتوجيه عملية التنفيذ، وتشجيع إستراتيجية الاتصال والعمل كنقطة اتصال للاتفاقية؛

(2) آلية لضمان الدعم اللازم لعملية التعميم في الإدارات الحكومية، مثل لجنة ما بين الوزارات؛

(3) آلية لتسهيل العمل على المستويين دون الوطني والمحلي؛

(4) آلية لتسهيل مواصلة التشاور مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية والمجتمع المدني والأكاديمي والقطاع الخاص؛

(5) هيئة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وتحقيق أهداف الاتفاقية؛

(ج) *المشاركة في عمليات التخطيط الوطنية*. يجب أن يشترك المسؤولون عن تنفيذ الاتفاقية في عمليات التخطيط الحالية من أجل تعميم شواغل التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية الأخرى، بما في ذلك وبصفة خاصة، استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات التنمية المستدامة واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر، وكذلك الإستراتيجيات القطاعية. وينبغي تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل بالتنسيق مع الاستراتيجيات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إدماج الاستراتيجيات وخطط العمل في البرامج القطرية الجديدة "منظمة الأمم المتحدة الواحدة"؛

(د) *تشجيع العمل المحلي المتعلق بالتنوع البيولوجي*. ينبغي أن تشجع الأطراف العمل المحلي المتعلق بالتنوع البيولوجي عن طريق إدماج التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط المحلية ومن خلال وضع استراتيجيات

و/أو خطط عمل محلية للتنوع البيولوجي، حسبما هو ملائم وإن أمكن. ويمكن أن تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الجديدة أو المنقحة إطاراً تمكينياً وإستراتيجية عامة للعمل المحلي. وينبغي تطبيق نهج النظام الايكولوجي أثناء تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل والخطط المحلية. ويمكن أن يكون الإطار الفكري لتقييم الألفية للنظم الايكولوجية مفيداً في هذا الصدد. ويمكن أن تقوم سلطات البلدية أو السلطات المحلية بتنفيذ الأعمال المحلية. وقد ترغب بعض الأطراف، وخاصة الدول الفيدرالية في وضع استراتيجيات و/أو خطط عمل التنوع البيولوجي على مستوى الولايات أو المقاطعات؛

(هـ) *وضع أهداف وطنية*. يمكن أن تحدد الأهداف المتفق عليها أوجه التركيز للأنشطة التي ينفذها الشركاء المتعددون في الحكومة وخارجها. وينبغي اختيار عدد من الأهداف التي تركز على الأولويات الوطنية. وأينما يكون متاحا، ينبغي أن تكون الأهداف كمية وقابلة للقياس، وأن ترفق بها المؤشرات ذات الصلة. وينبغي أن تكون الأهداف طموحة ولكن يمكن تحقيقها. ويقدم إطار الغايات والأهداف والمؤشرات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنوع البيولوجي لعام 2010 إطارا مرنا يمكن من خلاله وضع الأهداف الوطنية. وبصورة مماثلة، يمكن أن تقدم الأهداف الوطنية إطارا للأهداف المحلية؛

(و) *ترتيب فرص التنفيذ والتمويل حسب الأهمية وتحديدها*. قد تحتاج الأطراف التي لديها خطط عمل شاملة إلى ترتيب الأنشطة حسب الأولوية مع التركيز على الأعمال الإستراتيجية المطلوبة لتحقيق التغيرات اللازمة والتي من المتوقع أن يكون لها تأثيراً كبيراً على تخفيض معدلات ضياع التنوع البيولوجي والتي تساهم في استخدامه المستدام من أجل المنفعة الوطنية. ومن الضروري تخصيص المسؤوليات والحصول على تعهدات من أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء من المؤسسات ووضع خطة لتعبئة الموارد المالية. وسوف يتم تقديم إرشادات إضافية تتعلق بخطة التعبئة في إستراتيجية تعبئة الموارد التي سيعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع؛

(ز) *الرصد والتبليغ وتبادل المعلومات*. ينبغي رصد تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل لتقديم تعليقات بشأن التقدم المحرز والسماح بالإدارة التكيفية. ويمكن أن تساعد التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها في الحصول على دعم الجمهور وأصحاب المصلحة. ويمكن تبادل الدروس المستفادة على المستوى الوطني وتقاسمها مع الأطراف الآخرين من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛

(ح) *الاستمرار في استعراض الاستراتيجيات وخطط العمل*. إن التخطيط هو عملية دورية، ولذلك ينبغي استعراض إستراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي بصفة مستمرة وتنقيحها عند الحاجة. غير أنه ينبغي توفير الوقت اللازم والموارد اللازمة التي تكفي للقيام بتنقيح شامل. ويمكن تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل أو تعزيزها من خلال عملية تطوير تستهدف عناصر محددة – مثل الأهداف الوطنية أو خطط العمل الخاصة بالقطاعات أو مكونات الاتصال. وعلى كل طرف أن ينظر في الحاجة إلى استعراض الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة به والطريقة المفضلة للقيام بذلك وتحقيق التوازن بين الجهود المخصصة للتخطيط والتنفيذ.

جيم – دعم الأعمال ذات الأولوية على مستوى الاتفاقية

35 – يمكن دعم الأولويات الوطنية المحددة أعلاه على مستوى الاتفاقية عن طريق الأعمال التالية – والتي ستنفذ عن طريق مؤتمر الأطراف و/أو الأمانـــة و/أو المنظمات الشريكة وسوف تدعمها وكالات التنفيذ.

(أ) *إرشادات إضافية بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل*. يرد مشروع إرشادات محدثة ومجمعة لوضع وتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل، كما طلبها مؤتمر الأطراف، في مذكرة الأمين التنفيذي المتعلقة بإرشادات لوضع وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات وخطط العمل (UNEP/CBD/WG-RI/2/3)؛

(ب) *الأدوات والخطوط التوجيهية ونماذج التدريب*. ينبغي أن توفر الأمانة والمنظمات الشريكة إرشادات طوعية محدثة ونماذج للتدريب وأدوات أخرى لدعم وضع وتنفيذ وتقييم وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل. وينبغي أن تتضمن الخطوط التوجيهية الأمثلة وأفضل الممارسات للبلدان، وأن تكون ذات صلة للسياقين

الإقليمي والوطني. وبصفة خاصة، ينبغي أن تعالج الخطوط التوجيهية إدماج أهداف 2010 في الاستراتيجيات وخطط العمل وأن تعالج الوسائل التي تؤدي إلى التعميم الفعال؛

(ج) *آليات لمساعدة البلدان في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل وإعداد التقارير الوطنية*. قد يرغب مؤتمر الأطراف في أن ينظر في وضع آليات طوعيه لاستعراض النظراء للاستراتيجيات وخطط العمل والتقارير الوطنية؛

(د) *آليات لدعم بناء القدرات*. يمكن دعوة هيئات التمويل، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية لتقديم الدعم اللازم لبناء القدرات من أجل مساندة تنفيذ الأولويات الوطنية المحددة أعلاه؛

(هـ) *آليات لدعم التعاون التقني*. قد يرغب مؤتمر الأطراف في أن ينظر في وضع برنامج لتسهيل التعاون التقني بما في ذلك التعاون الجنوبي–الجنوبي استناداً إلى الخطة التي أعدتها الأمانة بناء على طلب رئيس مجموعة الـ 77؛

(و) *آليات لدعم إشراك المجموعات الرئيسية*. يمكن أن تقوم الأمانة بتعزيز المبادرات الحالية الخاصة بإشراك المجموعات الرئيسية في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك السلطات المحلية وأعضاء البرلمانات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

(ز) *تعزيز الدعم المقدم من الوكالات الدولية لمساندة تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل وتعميم التنوع البيولوجي*. يمكن أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وأن تقدم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مساعدة تقنية متطورة للبلدان في مجالات تكليفها. ويمكن لمكاتب الأمم المتحدة القطرية أن تساعد البلدان في عملية تعميم التنوع البيولوجي في البرامج الإنمائية. ويمكن للجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تساعد البلدان في عملية تعميم التنوع البيولوجي في الخطط والبرامج الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشجع وكالات التعاون الإنمائي الثنائية عملية إدماج التنوع البيولوجي بصورة أكبر في برامج التعاون الإنمائي؛

(ح) *رفع مستوى تفهم دور التنوع البيولوجي في دعم رفاهة البشر والمساهمة في التنمية المستدامة والحد من الفقر*. يمكن أن تقوم الأمانة بالاشتراك مع المنظمات الأخرى المعنية بتجميع معلومات عن قيمة التنوع البيولوجي والروابط بين التنوع البيولوجي والفقر، من مصادر مثل دراسات الحالة، لكي تأخذ الأطراف في الحسبان دور التنوع البيولوجي في التنمية الوطنية؛

(ط) *تعزيز استعراض تنفيذ الاتفاقية من قبل مؤتمر الأطراف، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل والتقارير الوطنية*. ينبغي أن يقوم مؤتمر الأطراف باستعراض الاستراتيجيات بصورة منتظمة كجزء من التزامه باستعراض تنفيذ الاتفاقية. وينبغي إعطاء البلدان الفرص لتبادل الخبرات والتعلم من بعضها خلال الاجتماعات التحضيرية الإقليمية المنتظمة؛

(ي) *إدارة المعارف*. يمكن أن تلعب آلية غرفة تبادل المعلومات دوراً هاماً في تشجيع تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان.